تحرك عاجل

حكم جديد على مدافع عن حقوق الإنسان

أصدرت محكمة في البحرين، يوم 10 يوليو/تموز 2017، حكماً بالسجن لمدة سنتين على سجين الرأي نبيل رجب، إدانته بتهمة "إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة عن الوضع الداخلي في المملكة"، وذلك فيما يتعلق بمقابلات تليفزيونية أجراها. كما يُحاكم نبيل رجب فيما يتصل بتعليقات على موقع "تويتر"، وقد يُحكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة أخرى. ومن المقرر عقد الجلسة القادمة للمحاكمة في 7 أغسطس/آب 2017.

في 10 يوليو/تموز 2017، أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية في العاصمة البحرينية المنامة حكماً بالسجن لمدة سنتين على المدافع البارز عن حقوق الإنسان **نبيل رجب**، وصدر الحكم غيابياً. وكان نبيل رجب قد أُدين بتهمة "إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة عن الوضع الداخلي في المملكة تنال من هيبة الدولة واعتبارها"، وذلك فيما يتعلق بمقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016. ويقضي نبيل رجب فترة نقاهة في مستشفى وزارة الداخلية في منطقة القلعة، عقب إجراء عمليتين جراحيتين له في إبريل/نيسان ومايو/أيار 2017. وبالرغم من التقارير الطبية الصادرة عن المستشفى، والتي تؤكد عدم قدرته على حضور جلسات محاكمته، فقد واصلت المحكمة تحديد مواعيد للجلسات. وفي 14 يونيو/حزيران 2017، انسحب محامو الدفاع عن نبيل رجب من قاعة المحاكمة، كما انسحب دبلوماسيون من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، بعدما رفض القاضي طلب المحامين بتأجيل محاكمة نبيل رجب لحين تعافيه وتمكنه من حضور الجلسات. وقد قدم محامو نبيل رجب استئنافاً للطعن في الحكم الصادر ضده، ولم يُعرف بعد موعد نظر الاستئناف.

ومن المقرر عقد جلسة أخرى، يوم 7 أغسطس/آب 2017، لمحاكمة نبيل رجب في قضية منفصلة فيما يتصل بتعليقات نشرها وأخرى أعاد نشرها على موقع "تويتر" بشأن الحرب في اليمن، وبشأن ادعاءات عن التعذيب في سجن جو، عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015. وقد وُجهت له تهم نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية"، وقد يُحكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة في حالة إدانته. وكانت المحكمة، في جلسة سابقة في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، قد أمرت بالإفراج عن نبيل رجب. إلا إن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأعادت القبض عليه فوراً واقتادته إلى الحجز للتحقيق معه بشأن المقابلات التليفزيونية.

AMNESTY INTERNATIONAL

ولم يتضح بعد أي جزء من المدة التي قضاها نبيل رجب رهن الاحتجاز حتى الآن سوف يُحتسب ضمن مدة الحكم الصادر ضده بالسجن سنتين.

يُرجى كتابة مناشدات فورا باللغة العربية أو الإنجليزية، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، وبإلغاء قرار إدانته، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء أو تعديل القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 23 أغسطس/آب 2017 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السادس عشر للتحرك العاجل رقم UA 249/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5953/2017/ar/

تحرك عاجل

حكم جديد ضد مدافع عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان.

وقد قُبض على نبيل رجب في حوالي الساعة الخامسة فجراً يوم 13 يونيو/حزيران 2016، من منزله في قرية بني جمرة، الواقعة غربي العاصمة المنامة، على أيدي 15 شرطياً يرتدون ملابس مدنية، ثم اقتيد إلى مقر إدارة التحقيقات الجنائية. وفي اليوم التالي، اقتيد نبيل رجب إلى مقر النيابة العامة، ووُجهت له تهمة "إذاعة أخبار وشائعات كاذبة، من خلال حوارات تليفزيونية، من شأنها النيل من هيبة الدولة". وفي 26 يونيو/حزيران 2016، علم نبيل رجب، أثناء احتجازه، أنه سيمثل للمحاكمة يوم 12 يوليو/تموز 2016 فيما يتصل بتعليقات نشرها على موقع "تويتر" وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأُخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في "سجن جو"، ووُجهت له تهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وهو ينفي جميع هذه التهم. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمرت المحكمة بالإفراج عن نبيل رجب. إلا إن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأعادت القبض عليه فوراً واقتادته إلى الحجز للتحقيق معه بشأن مقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016. وقد بدأت محاكمته فيما يتصل بهذه المقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017.

وقد احتُجز نبيل رجب رهن الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر من مدة احتجازه، إلى أن نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية في منطقة القلعة لإصابته بمضاعفات في أعقاب جراحة أُجريت له في إبريل/نيسان 2017. ويُعد هذا الحبس الانفرادي لفترات طويلة انتهاكاً لمبدأ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبالرغم من التقارير الطبية الصادرة عن المستشفى، والتي تؤكد عدم قدرته على حضور جلسات محاكمته، فقد واصلت المحكمة عقد جلسات للمحاكمتين.

وكانت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب قد نُشرت في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، في 4 سبتمبر/أيلول 2016، وصفت الوضع في البحرين ومحاكمة نبيل رجب، كما حثَّت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل

إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبت النيابة العامة نبيل رجب، ثم وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للملكة من شأنها النيْل من هيبتها واعتبارها"، وذلك على خلفية مقاله. ولم يُحدد بعد موعد لمحاكمته بهذه التهمة. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة "لوموند"، وبعد يومين خضع للاستجواب في إدارة التحقيقات الجنائية، ونُسبت إليه تهمة "نشر بيانات وإشاعات وأخبار كاذبة ومغرضة تمثل إساءة لمملكة البحرين ودول مجلس التعاون [الخليجي] ومحاولة للإضرار بعلاقاتها". وقد أُحيلت القضية إلى النيابة العامة، ولكن لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسمياً.

وكان نبيل رجب قد أتم، في مايو/أيار 2014، قضاء حكم بالسجن لمدة سنتين في سجن جو، بتُهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" "دون إخطار مسبق"، وذلك في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012. وصدر قرار بمنعه من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. كما قضى نبيل رجب، في الفترة من إبريل/نيسان 2015 إلى يوليو/تموز 2015، جزءاً من حكم بالسجن لمدة ستة أشهر، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، وذلك لنشره تغريدتين على موقع "تويتر" في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وقد أُفرج عنه يوم 13 يوليو/تموز 2015، لأسباب صحية بموجب عفو ملكي. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر، والمفروض منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا إن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015، ولا يزال هذا القرار سارياً.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية قد كثَّفت حملتها القمعية على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والتنقل، منذ مايو/أيار 2016، وخاصةً ضد المعارضين السياسيين ومن ينتقدون السلطات.

الاسم: نبيل رجب
النوع: ذكر